مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد 2 ص 285-306

لام الأمر في اللغة العربية
معانيها وعملها

lam prefix (lam Al Amr) and its function

حسين موسى علي أبوجزر

قسم اللغة العربية
جامعة الأقصى - غزة

تاريخ الاستلام 2010/05/30 تاريخ القبول 2011/09/14

الملخص: يتناول هذا البحث لام الأمر: معانيها وعملها، ويعرج على تعريف لام الأمر وحركتها ومعانيها التي يقتضيها المقام، ودخولها على الغائب والمتكلم والمخاطب، وحذف لام الأمر وعملها، مستعرضًا آراء النحاة حولها، ومحاولًا الوقوف على تلك الآراء بالتحليل والنقد للوصول إلى أقرب تلك الآراء للصواب، وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:تسمية هذه اللام بلام الأمر وليس لام الطلب؛لأنها تدل على الطلب وغيره، وحركتها الكسر، ويكثر تسكينها بعد الواو والفاء، ويجوز بعد ثم رغم اعتراض بعض النحاة على ذلك، وتدخل هذه اللام على المتكلم والغائب والمخاطب سواء أكان الفعل مبنيًا للمجهول أم للمعلوم، في الفعل المبني للمعلوم في حالة المخاطب استغنوا بفعل الأمر عن اللام، بعد حذفها وحذف حرف المضارعة للتخفيف وكثرة الاستعمال واستغنائهم عنها بخطابه ومواجهته، ويجوز حذف لام الأمر مع بقاء عملها دون تغيير في صيغة الفعل، وفعل الأمر مبني على رأي البصريين، وليس معربًا بلام الأمر المحذوفة على رأي الكوفيين، وإن كان أصله فعلًا مضارعًا حذفت لامه وحرف المضارعة وذكرت ألف الوصل لئلا يبدأ بساكن، فاللام لا تعمل محذوفة مع تغيير صيغة الفعل؛ ولذلك فرأي البصريين في بناء فعل الأمر أقرب إلى الصواب وهذا يفسر القاعدة التي تقول:"يبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه".

Abstract: The research the imperative lam prefix (lam Al Amr) and its function. It introduces a definition for it, its motion (haraka), its meanings as required by its position, and its entry on the first, second and third person pronouns. Moreover, it deals with the cases of omission of the imperative lam prefix. The research previews the different grammarians' views about the imperative lam prefix and treats them with critical analysis in an attempt to identify the soundest views.

The research arrives at certain conclusions; the most significant of which can be summarized in the following:

The imperative lam prefix should be called as such; i.e. the ‘imperative lam prefix; and not the ‘request lam prefix’ because its meanings serves both request but also extend beyond request. The imperative lam prefix’s syntactic motion is the kasra, yet it is frequently used with a sokoun when preceded by the waw and the faa’. It is also possible to use the sokoun after the word ‘thomma’ – meaning ‘then' - although some grammarians object this usage. The imperative lam prefix can precede the first, second and third person pronouns, whether the verb is active or passive. However, in the case of the active verb, the imperative form of the verb may replace the imperative lam prefix in case of using the first person pronoun with it. In this case, the imperative lam prefix is omitted together with the letter that indicates the imperfect verb (fi’l mudari’) for lighter pronunciation and frequent usage, and skipping using it in addressing and facing the others. It is permissible to omit the imperative lam prefix, yet keep its function unchanged in the verb form, the imperative verb (fi’l Amr), according to the Basrieen, and not with the syntax of the omitted imperative lam prefix, as the Kofieen suggest, even if its origin an imperfect verb (fi’l mudari’) which lam and imperfection latter are omitted. The lam does not function when it is omitted with changing the verb form. Thus, the Basrieen’s opinion in the imperative verb (fi’l Amr) is more sound, which interprets the rule that suggests that “the imperative verb (fi’l Amr) is subjunctive the same as its imperfect form ((fi’l mudari’) is jussive”.

المقدمة

تعريف لام الأمر:

هي لام يطلب بها الفعل.[1]

ولامُ الأمر موضوعةٌ ليُتوصَّل بها إلى الأمر من الفعل وفيه حروفُ الزيادة.[2]

1 التعريفات،علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني،حققه وعلق عليه،نصر الدين تونسي،القاهرة،شركة القدس للتصدير،ط1، 2007م،304.شرح كافية ابن الحاجب،رضي الدين محمد بن الحسن الأسترابادي،قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د.إميل بديع يعقوب،بيروت،دار الكتب العلمية،ط1، 1419ه_1998م،87/3.

2 المخصص،أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده،القاهرة،دار الكتاب الإسلامي،د.ت،ج4السفر 52/14. .

حركة لام الأمر:

حركة هذه اللام الكسر. ونقل ابن مالك[1] أن فتحها لغة، وحكاه الفراء[2] عن بني سليم. ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء، وهو أكثر من تحريكها، نحو (فليستجيبوا لي، وليؤمنوا بي) سورة البقرة آية 186. ويجوز إسكانها بعد ثم، وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، خلافاً لزاعم ذلك. وبه قرأ الكوفيون، وقالون، والبزي (ثم لْيقطع) سورة الحج آية 15.[3]

فلام الأمر، إذا ابتدأت بها كانت مكسورة، وإن أدخلت عليها حرفًا من حروف العطف الثلاثة (الواو، الفاء، ثم) جاز فيها الكسر والتسكين، كقوله تعالى: (وليحكم أهل الإنجيل) سورة المائدة آية47.[4]

إذن فحركتها الكسر وسليم تفتحها.[5] فحركة هذه اللام الكسر، ويحسن إسكانها بعد الواو والفاء، ويجوز بعد ثم.[6]

ويعلل بعض النحاة كسر لام الأمر ليفرق بينها وبين لام التوكيد التي تدخل على الفعل المضارع.[7]

1 شفاء العليل في إيضاح التسهيل،أبو عبد الله محمد بن علي بن عيسي السلسيلي،دراسة وتحقيق،د.الشرف عبد الله علي الحسيني البركاتي،مكة،المكتبة الفيصلية،ط1، 1406ه_1986م،947/3.

2 معاني القرآن،أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء،تحقيق أحمد يوسف نجاتي،محمد على النقار،القاهرة،الدار المصرية للتأليف والترجمة،د.ت،285/1

3 الجنى الداني في حروف المعاني،الحسن بن قاسم المرادي،تحقيق د.فخر الدين قباوه،أ.محمد نديم فاضل،بيروت، دار الكتب العلمية،ط1، 1413ه_1993م،111، 112. وانظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،للمرادي المعروف بابن أم قاسم،شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان،القاهرة،دار الفكر العربي ،ط1، 1422ه_2001م، 1268/3.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،صيدا،بيروت ،المكتبة العصرية،1992م،249/1.

4 تاج العروس من جاهر القاموس،محمد مرتضى الزبيدي،بيروت،منشورات دار مكتبة الحياة،د.ت،67/9.

5 انظر معاني القرآن للفرّاء 285/1 ، توضيح المقاصد والمسالك1268/3،مغني اللبيب 294/1.

6 انظر الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا،بيروت،المكتبة العصرية،1408ه_1988م،226/2.

7 شرح العوامل المائة النحوية في أصول العربية للجرجاني،للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري الجرجاوي، تحقيق د.البدراوي زهران،القاهرة،دار المعارف ط1. 1983، 253،انظر لسان العرب،أبو الفضل جمال الدين محمد بن بكر بن منظور،بيروت،دار صادر،ط1، 1410 هـ _1990م 559/12.

وبعضهم علل الكسر حملًا على لام الجر؛ لأن عملها نقيض عملها.ومن كلامهم حمل النقيض على النقيض، كما يحمل النظير على النظير.[1] وذكر ابن يعيش أنها كسرت حملًا على حروف الجر.[2]

ويجمل ذلك ابن جني بقوله:" واعلم أن هذه اللام الجازمة أيضًا حرف مفرد جاء لمعنى كواو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وقد كان ينبغي أن تفتح، كما فتحن، إلا أن العلة في كسرها أنها في الأفعال نظيرة حرف الجر في الأسماء، ألا ترى أن كل واحدة منهما مختصة من العمل بما يخص القبيل الذي هي فيه، فلا يتعداه إلى ما سواه، فمن حيث وجب كسر لام الجر في نحو: لزيد مال ولجعفر؛ للفرق بينهما وبين لام الابتداء، كذلك أيضا وجب كسر هذه اللام؛ لأنها في الأفعال نظيرة تلك في الأسماء.

ولو قال قائل إنما كسرت لام الأمر؛ للفرق بينها وبين لام الابتداء التي تدخل على الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، لكان قولًا قويًّا".[3]

ويعلل السيوطي كسر لام الأمر لضرورة الابتداء.[4]

ورغم أن حركة لام الأمر هي نفس حركة اللام التي ينتصب بعدها الفعل المضارع إلا أن الفرق بينهما أن لام الأمر تقع مبتدأة أما اللام التي ينتصب بعدها الفعل المضارع فلابد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل، حيث يقول ابن الأنباري:" فإن لام الجر(التي ينتصب بعدها الفعل المضارع بأن مضمرة) غير لام الأمر، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة، بل لا بد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل، نحو: جئتك لتقوم وما أشبه ذلك، وأما لام الأمر

1 معاني الحروف،أبو الحسن علي بن عيسى الرماني،تحقيق د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي،القاهرة،دار نهضة مصر للطبع والنشر،د.ت،58،حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى،بيروت،دار الكتب العلمية،ط1، 1419هـ_1989م،273/2،حاشية الصبان على شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت، 4/4.

2 المفصل للزمخشري، شرح موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش،قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د.إميل بديع يعقوب،بيروت،دار الكتب العلمية،ط1، 1422هـ_2001م،145/5.

3 سر صناعة الإعراب أبو الفتح عثمان بن جني،دراسة وتحقيق د.حسن الهنداوي،دمشق،دار القلم،ط2، 1413هـ_1993م، 387/1.

4 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،جلال الدين السيوطي،شرح وتحقيق أ.د.عبد العال سالم مكرم،القاهرة،عالم الكتب،1421هـ_2001م،307/4.

فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها، ألا ترى أنك تقول: ليقم زيد وليذهب عمرو، فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل، فبان الفرق بينهما والله أعلم".(1)

ويعلل بعض النحاة فتح لام الأمر على لغة سليم لفتح تاليها، يقول ابن جني:" وزعم الفراء أن من العرب من يفتح هذه اللام لفتحة الياء بعدها، وهذا كلام يستفاد منه أنه إن انكسر حرف المضارعة أو انضم أن لا تكون هذه اللام مفتوحة، نحو: ليكرم زيد عمرًا، ولتعلم ذلك".(2)

ويعلل ابن جني الفتح أيضًا بأن أصل حركة لام الأمر الفتح، ثم خرجت عن هذا الأصل.(3)

ويعلل السيوطي فتح لام الأمر على لغة سليم طلبًا للخفة، حيث يقول:"وفتحها لغة لسليم طلبًا للخفة".(4)

ويعلل بعض النحاة تسكين اللام بعد الواو والفاء بكثرة الاستعمال، حيث يقول سيبويه:"وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك (أي تسكينها)؛ لأنها كثرت في كلامهم، وصارت بمنزلة الهاء (هو_هي) في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها، وذلك قولك:فَلْينظرْ، ولْيضربْ". (5) وأنها كعين الكلمة وحرف المضارعة كلامها، حيث يقول رضي الدين الاستراباذي:" قولهم وليضرب و فلتضرب – أعنى واو العطف وفاءه مع لام الأمر وحرف المضارعة – وذلك لكثرة الاستعمال، فالواو والفاء كفاء الكلمة لكونهما على حرف فهما كالجزء مما بعدهما، ولام الأمر كعين الكلمة، وحرف المضارعة كلامها، فسكن لام الأمر، وقرئ به في الكتاب العزيز.(6)

1 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين،كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري،ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف،محمد محيي الدين عبد الحميد،صيدا،بيروت،المكتبة العصرية،1414 هـ _1993م 579/2.

2 سر صناعة الإعراب 384/1،وانظر همع الهوامع 307/3.

3 سر صناعة الإعراب390/1.

4 همع الهوامع 307/4.

5 الكتاب،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه)،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،القاهرة،مكتبة الخانجي،ط2، 1403 هـ _1983م، 151/4_152.

6 شرح شافية بن الحاجب،رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي،تحقيق محمد نور الحسن،محمد الزفزاف،محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت،دار الكتب العلمية،1402 هـ _1982م، 44/1_45 .

وبعضهم يجعل تسكين اللام بعد الواو والفاء للتخفيف، ولأن الواو والفاء حرف منفــرد ضعيف لا يمكن الوقوف عليه دون اللام، حيث يقول ابن جني:" ومتى اتصل بهذه الـــلام من قبلها واو العطف أو فاؤه، فإسكانها للتخفيف جائز، وذلك قولك: "وليقم زيد"، "فليقعد جعفر"، وإنما جاز إسكانها؛ لأن الواو والفاء كل واحد منهما حرف منفــرد ضــعيف لا يمكن الوقوف عليه دون اللام، فأشبهت اللام لاتصالها بما قبلها واحتياجه إليها،

الخاء من فخذ، واللام من علم، فكما تقول: فخذ وعلم الله ذاك، كذلك جاز أن تقــول: فليقم وليقعد.[1]

ويقول ابن يعيش:"وقد تسكن هذه اللام تخفيفًا إذا تقدمها واو العطف أو فاؤه؛وذلك مــن قبل أن الواو والفاء لما كانا مفردين لا يمكن انفصالهما مما بعدهما، ولا الوقوف عليهما، صارتا كبعض ما دخلتا عليه، فشبهت حينئذ اللام بالخاء في(فخذ)، والباء في (كبد)، كمــا يقال:(فَخْذ، وكَبْد)، كذلك يقال:(ولْيقم زيد)".[2]

وبعض النحاة حمل تسكين اللام بعد الواو والفاء، على أن أصل الـــلام الـــسكون وأن لفظها مشاكل لعملها، حيث يقول المرادي:" وقال الأكثرون إنه من باب الحمل على عين فَعِل، ورده المصنف بأن ذلك إجراء منفصل مجرى متصل، ومثله لا يكاد يوجد مع قلتــه إلا في الاضطرار، وهو عنده رجوعٌ إلى الأصل؛ لأن لهذه اللام الأصالة في السكون من وجهين؛ أحدهما: مشترك، وهو كون السكون مقدمًا على الحركة. والثاني: مختص، وهو أن يكون لفظها مشاكلًا لعملها كما فعل بباء الجر".[3]

وأما تسكين لام الأمر بعد "ثم" فعلله أكثر النحاة حملًا على الواو والفاء.[4]

وبعض علماء النحو أنكر تسكين اللام بعد "ثم"؛ معللين ذلك أن "ثم" على ثلاثة أحــرف يمكن الوقوف عليه، وإذا أمكن الوقوف لزمك الابتداء بالساكن، وهذا غير جائز، حيث

---

1 سر صناعة الإعراب 384/1.

2 شرح المفصل 145/5.

3 توضيح المقاصد والمسالك1268/3.وانظر الجنى الداني في حروف المعاني112.

4 اللامات،أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي،تحقيق د.مازن المبارك،بيــروت،دار صـــادر،ط2، 1412 هــ _1992م،90 ،اللباب في علل البناء والإعراب،أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري،تحقيق د.عبد الإله نبهان،بيروت،دار الفكر المعاصر،دمشق، دار الفكر،ط1، 1416 هــ _1995م،49/2.

يقول ابن جني: "فأما قراءة الكسائي.

وغيره (ثم لْيقضوا تفثهم)[1] سورة الحج آية29 و (ثم لْيقطع)[2] سورة الحج آية 15 فمردودة عند أصحابنا، وذلك أن "ثم" حرف على ثلاثة أحرف يمكن الوقوف عليه، وإذا أمكن الوقوف لزمك الابتداء بالساكن، وهذا غير جائز بإجماع؛ فمن هنا دفعه أصحابنا واستنكروه فلم يجيزوه".[3]

ويقول ابن يعيش:"فأما قراءة الكسائي (ثم لْيقضوا تفثهم) (ثم لْيقطع)، فضعيفة عند أصحابنا؛لأن "ثم"حرف على ثلاثة أحرف، يمكن الوقوف عليه، فلو أسكنت ما بعده من اللام لكنت إذا وقفت عليه تبتدئ بساكن، وذلك لا يجوز.[4]

ونخلص إلى"أن حركة هذه اللام الكسر، فإن دخل عليها "الواو، أو الفاء، أو ثم"جاز إقرارها بالكسر، وجاز تسكينها، إلا أن الأفصح أن تسكن مع "الواو والفاء"، وتكسر مع "ثم"، وعلى هذا قراءة أبي عمرو:(ثم لِيقطع سورة الحج آية 15، فلْينظر)" [5] سورة الكهف آية 19، الطارق آية 5.

لام الأمر ومعانيها:

خرجت لام الأمر عن معناها الذي أشار الباحث إليه في تعريف لام الأمر اصطلاحًا، وذلك إذا ورد الطلب من الأعلى إلى الأدنى فهو أمر، نحو قوله تعالى:(لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ)سورة الطلاق آية7، إلى معانٍ أخرى تفيد الطلب، منها: الدعاء نحو (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ)سورة الزخرف آية 77 ، وذلك لأن الطلب ورد من الأدنى إلى الأعلى فهو

1 السبعة في القراءات،لابن مجاهد،تحقيق شوقي ضيف،القاهرة،دار المعارف،ط3، 1989م،434_435.

2 المرجع السابق،434_435،الجامع لأحكام القرآن،أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي،بيروت،دار إحياء التراث الإسلامي،1405 هـ _1985م،22/12.

3 سر صناعة الإعراب384/1.

4 شرح المفصل 145/5.

5 شرح ملحة الإعراب،أبو محمد القاسم بن محمد الحريري،تحقيق بركات يوسف هبود،صيدا،بيروت،المكتبة العصرية،ط2، 1420 هـ _1999م،321.

دعاء، وإذا ورد من أحد المتساويين فهو التماس، كقولك لمن يساويك لتفعل كذا.[1] نحو قوله تعالى: (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا)سورة الكهف آية 19.واللام في هذه الآية في (فلينظر، فليأتكم، وليتلطف)كلها لام الأمر خرجت إلى معنى الالتماس؛لأن الأمر خرج من مساوٍ إلى مساوٍ له، وهو أحد أصحاب الكهف يطلب ممن هو متواجد معه في الكهف.[2]

وقد ترد للام الأمر معانٍ أخرى غير الطلب[3]، كالتهديد نحو قوله تعالى (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ) .سورة العنكبوت آية66 ونحو قوله تعالى:(وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا) سورة الكهف آية29. وكالخبرية في قوله تعالى: (قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) سورة مريم آية75.حيث جاء اللفظ بصيغة لام الأمر إيذاناً بوجوب ذلك، ويحمل معنى الخبر، لأن الرحمن لا يأمر نفسه.[4]

والتحدي نحو قوله تعالى: (فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ)[5] سورة الطور آية 34.

والتعجيز نحو قوله تعالى: (فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ)[6] سورة ص آية 10.

وهي في كل هذه المعاني شابهت معاني فعل الأمر، حيث يقول المرادي: "وهذه اللام التي للطلب كصيغة افعل، في أنها قد ترد لمعان أخر، غير الطلب".[7]

فللأمر حرف واحد وهو اللام الجازمة في قولك:ليفعل.[8]

---

1 الجنى الداني في حروف المعاني110، وانظر شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية،د.ت، 246/2، والنحو الوافي، عباس حسن،القاهرة ،دار المعارف، ط11، 1996، 366/4، 406.

2 انظر اللام في القرآن الكريم:معانيها وعملها،رسالة ماجستير أعدها أحمد إسماعيل الوحيدي،أشرف عليها د.هبة شبارو_سنو،بيروت جامعة القديس يوسف معهد الآداب الشرقية،1419 هـ _1998م،198.

3 الجنى الداني في حروف المعاني110، النحو الوافي406/4(الهامش).

4 معاني الحروف 57 الكشاف 5/2،اللام في القرآن الكريم معانيها وعملها 197.

5 انظر تاج العروس 67/9.

6 المرجع السابق الصفحة نفسها.

7 الجنى الداني في حروف المعاني110

8 مفتاح العلوم،أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي،ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور،بيروت،دار الكتب العلمية،ط2، 1407 هـ _1987م،318.

وبعض النحاة أطلق على لام الأمر لام الطلب واعتبر ذلك هو الأولى، حيث يقول المرادي:"القسم الثاني:الجازمة.وهي لام الأمر، والأولى أن يقال:لام الطلب".[1] ويقول عباس حسن:"فتسميتها لام الطلب أدق من تسميتها لام الأمر".[2]

ولعل تسميتها لام الأمر أدق؛وذلك لأنها تخرج إلى معاني الطلب وغير الطلب، فلو كانت لام الطلب لاقتصرت على الطلب فقط، وطالما أنها خرجت إلى معاني الطلب الأخرى (الدعاء_الإلتماس)ومعاني غير الطلب (التهديد_الخبر_التعجيز_التحدي)فالأولى بقاء تسميتها على الأصل وهو لام الأمر مع الأخذ بعين الاعتبار المعاني التي تخرج إليها والتي تناسب المقام.

الأمر للغائب والمخاطب والمتكلم بلام الأمر:

ذهب جل النحاة إلى أن لام الأمر جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب، وهذا أصل دخولها عندهم، وقد تدخل على المخاطب توكيدًا، كما زعم الزجاجي، حيث يقول:" لام الأمر جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب، كذلك أصل دخولها، كقولك: ليذهب زيد، وليركب عمرو، ولينطلق أخوك. قال الله عز وجل: (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ)سورة الطلاق آية7، وقال: (لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) سورة النور آية58 وهي كثيرة الدور في كتاب الله تعالى والشعر ومنثور الكلام، فأما إذا أمرت مخاطبا، فإنك غير محتاج إلى اللام كقولك: اذهب يا زيد واركب وانطلق واقعد، وكذلك ما أشبهه، وربما أدخلت اللام في هذا الفعل أيضا توكيدا، فقيل: لتذهب يا زيد ولتركب ولتنطلق، وعلى هذا قرئ: (فبذلك فلتفرحوا) سورة يونس آية58، على الخطاب، وروي عن النبي أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا)[3] بالتاء، وقرأ أكثر القراء (فليفرحوا)[1] بالياء على الغيبة، وروي أن النبي

---

1 الجنى الداني في حروف المعاني110.

2 النحو الوافي366/4.

3 المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها.أبو الفتح عثمان بن جني،تحقيق علي النجدي ناصف،د.عبد الحليم النجار،د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي،القاهرة،لجنة إحياء التراث الإسلامي،1386 هـ،313/1،معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط،تحقيق د.هدى محمود قراعة،القاهرة،مكتبة الخانجي،ط1، 1411 هـ _1990م، 375/1،إعراب القرآن،أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس،تحقيق زهير غازي زاهد،بيروت، عالم الكتب،ط3(ملقحة)، 1409 هـ _1988م،259/2،حجة القراءات أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة،تحقيق سعيد الأفغاني،بيروت،مؤسسة الرسالة،ط3، 1402 هـ _1982م،333،البحر المحيط، محمد بن يوسف

قال: في بعض مغازيه لبعض أصحابه: {لتأخذوا مصافكم}[2] فأدخل اللام في فعل المخاطب"[3]

وقد فصّل بعضهم أن الفعل الذي لم يسم فاعله أو فعل المفعول (أي الفعل المبني للمجهول) لا يكون الأمر فيه إلا باللام، سواء أكان للمتكلم، نحو: لأعن بحاجتك، أم للمخاطب، نحو: لتعن بحاجتي، أم للغائب، نحو :ليعن زيد بالأمر.[4]

أما فعل الفاعل (أي الفعل المبني للمعلوم) فإن كان لغائب نحو (لينفق ذو سعة) سورة الطلاق آية7، أو متكلم مفرد نحو قوله في الحديث: { قوموا فلأصلِّ لكم}[5]، أو مشارك، نحو: (ولنحمل خطاياكم) سورة العنكبوت آية 12. فكذلك كما يقول المرادي:" وإن كان للمخاطب فللأمر به طريقان: الأولى بصيغة افعل، وهذا هو الكثير، نحو: اعلم. والثانية باللام، وهو قليل. قال بعضهم: وهي لغة رديئة. وقال الزجاجي: لغة جيدة. ومن ذلك قراءة عثمان، وأبي، وأنس (فبذلك فلتفرحوا) سورة يونس آية58 بتاء الخطاب. وفي الحديث لتأخذوا مصافكم".[6]

ويفهم من كلامهم أنك إذا أمرت المخاطب بالفعل المبني للمعلوم، فإن الأكثر أن يكون بغير لام أي بفعل الأمر، كقولك قم يازيد، فحذفوا لام الأمر وحرف المضارعة تخفيفاً، لكثرة استعمالهم ذلك، واستغنائهم عنهما بخطابه ومواجهته، ويجوز أن تأتي باللام في المخاطبة على الأصل،فتقول: لتقم يا زيد. وقرئ قوله تعالى: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) سورة يونس آية 58.

"وروي عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلْتَفْرَحوا) سورة يونس آية 58 يريد أَصحاب

الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد المقصود وآخرين، بيروت،دار الكتب العلمية، ط1، 1413 هـ _1993م،170/5.

1 إعراب القرآن للنحاس 259/2، حجة القراءات، 334،البحر المحيط 170/5.

2 النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري)، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع،دار الفكر،د.ت،285/2.ولم يعثر الباحث على الحديث في كتب الحديث

3 اللامات88/89.

4 شرح المفصل لابن يعيش291/4،مغني اللبيب 250/1.

5 صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري،دار الحديث،1425ه_2004م،كتاب الصلاة،كتاب الصلاة على الحصير،86/1،ح/376.

6 الجنى الداني في حروف المعاني111.

سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هو خير مما يَجْمَعون أي مما يجمع الكُفَّار، وقَوَّى قراءةَ زيد قراءةُ أُبيّ (فبذلك فافْرَحوا)[1] وهو البِناء الذي خُلق للأَمر إذا واجَهْتَ بــه"[2]، فإن "العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم فحــذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوّله الياء والتاء والنون والألف. فلما حذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف فــي قولك : اضرب وافرح لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن ، فأدخلوا ألفا خفيفة يقع بها الابتداء كما قال : (ادّاركوا). (واثّاقلتم)"[3]. قال الفراء: وكان الكسائي يَعيب قولَهم (فلْتَفْرَحوا) لأنه وجده قليلًا، فجعله عَيْبًا، [4] "قال أبو منــصور: وقــراءة يعقــوب الحضرمي بالتاء (فلْتَفرَحوا) وهي جائزة، قال الجوهري: لامُ الأَمْرِ تأْمُر بهــا الغائــبَ، وربما أَمرُوا بها المخاطَبَ، وقرئ (فبذلك فلْتَفْرَحوا) بالتاء [5]

إذن نخلص إلى" أن الغالب في لام الأمر جزمها فعل الغائب. وكذا الفعــل المجهــول للمتكلم والمخاطب نحو: لِأُكْرَمْ ولْتُكْرَمْ يا زيد؛ لأن الأمر فيهما للغائب، وتقل في فعلهمــا المعلوم، والثاني أقل؛ لأن له صيغة تخصه، وهي فعل الأمر فيستغنى بها عن اللام "[6]

حذف لام الأمر:

جوز بعض العلماء حذف لام الأمر في الــشعر مــع إبقــاء عملهــا، حيــث يقــول سيبويه:"واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة".[7] ويقول ابــن السراج:" ويجوز حذف هذه اللام (أي لام الأمر) في الشعر وتعمل مضمرة، [8] قال متمم

1 معاني القرآن للفراء 469/1،المحتسب 313/1، إعراب القرآن للنحاس 259/2.

2 لسان العرب560/12، وانظر تاج العروس من جواهر القاموس67/9.

3 معاني القرآن للفراء1/ 469 .

4 السابق469/1، 470، لسان العرب560/12، وانظر تاج العروس من جواهر القاموس 67/9.

5 لسان العرب560/12، وانظر تاج العروس من جواهر القاموس 67/9.

6 حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شــرحها وعلــق عليهــا تركــي فرحــان المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ - 1998م، 273/2.

7 الكتاب9/3.

8 الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلــي، بيــروت،مؤســسة الرسالة، ط3، 1408 هـ _1988م، 157/2.

بن نويرة[1] :

علَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي　　　لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى.

أي: ليبكِ، وهذا فعل فاعله غير الفاعل المخاطب وهو الاسم الموصول (مَنْ).

يقول رضي الدين الإستراباذي:"وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب"[2]

وقال الشاعر[3]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ　　　إذا ما خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

أي:لتفد، حيث جاء الفعل تفد مجزومًا بلام محذوفة وحذفت اللام هنا أيضًا في فعل غير الفاعل المخاطب.

وقال ابن جني: " قال أبو العباس: حدَّثني أبو عثمان قال: جلست في حَلْقة الفرّاء فسمتعه يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلاَّ في شعر"[4] .

حتى أن بعض العلماء اعتبر أن مذهب الجمهور هو أن لا تحذف لام الأمر إلا في الشعر، يقول المرادي:"مذهب الجمهور أن لام الأمر لا تحذف إلا في الشعر".[5]

وبعضهم عدَّ حذف لام الأمر من ضرورة الشعر، حيث يقول ابن جني:" واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تضمر إلا في ضرورة الشعر، كما أن حرف الجر لا يحذف إلا في الضرورة".[6] ويقول الزمخشري: "وقد جاء حذفها (لام الأمر) في ضرورة الشعر".[7]

1 الكتاب 9/3، الأصول في النحو157/2،سر صناعة الإعراب 391/1،مغني اللبيب 251/1،شرح المفصل 292/4،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،عبد القادر بن عمر البغدادي،تحقيق وشرح عبد السلام هارون،القاهرة،مكتبة الخانجي،ط2، 1408 هـ _1988م،12/9.

2 شرح كافية ابن الحاجب 87/4

3 الكتاب 8/3،المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري،حققه محمد محمد عبد المقصود،حسن محمد عبد المقصود،القاهرة.دار الكتاب المصري،بيروت،دار الكتاب اللبناني،ط1، 1421 هـ _2001م،366،شرح المفصل 292/4، 144/5،شرح كافية ابن الحاجب 88/4،خزانة الأدب 11/9، حاشية الصبان 5/4.

4 الخصائص،أبو الفتح عثمان بن جني،تحقيق محمد علي النجار،المكتبة العلمية،د.ت،303/3.

5 توضيح المقاصد والمسالك1268/3.

6 سر صناعة الإعراب390/1.

7 المفصل 465_466.

ويعلل ابن يعيش عدم حذف هذه اللام إلا في ضرورة شعر بقوله:"وإنما لم يجز حـذف هذه اللام في الكلام؛لأنها جازمة، فهي في الأفعال نظيرة حـروف الجـر فـي عوامـل الأسماء، كما لا يسوغ حذف حرف الجر وإعماله في الأكثر، لم يجز ذلك في الأفعال؛لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛لأن إعراب الأفعال إنما يكون بطريق الحمـل على الأسماء، فهي في الإعراب أضعف منها هذا قول أكثر النحويين".[1]

في حين منع المبرد حذف اللام حتى في الشعر[2]

وبعض النحاة قد فصل في حذف لام الأمر وإبقاء عملها وجعل هذا الحذف على ثلاثة أضرب[3]:

أ_ كثير مطرد، وذلك بعد الأمر بالقول نحو: (قل لعبادي الذين آمنـوا يقيمـوا الـصلاة) سورة إبراهيم آية 31.

ب_ وقليل جائز في الاختيار، وذلك بعد قول غير أمر، نحو قول الشاعر[4]

قلتُ لبوَّابٍ لديهِ دارها   تِيْذَنْ فإنِّي حَمْؤُها وجارُها

أي: لتيذن.

ج_ وقليل مخصوص بالضرورة، وذلك دون تقدم قول، كقول الشاعر:[5]

فلا تستَطِل منّي بقائي ومدّتي   ولكن يكنْ للخير منك نصيبُ

أي: ليكن.

عمل لام الأمر:

تعمل لام الأمر الجزم في الفعل المضارع[1]، وقد علل بعض النحاة ذلك لاختصاصها

---

1 شرح المفصل 145/5.

2 المقتضب،أبو العباس المبرد،تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة،لجنة إحياء التراث الإسـلامي،ط2، 1399 هـ _1979م،43/2_44.

3 انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،حققه محمد محيي الدين عبـد الحميـد،بيـروت،دار الكتـاب العربي،ط1، 1375 هـ _1955م، 574/3_575،توضيح المقاصد والمسالك1269/3_ 1270.

4 خزانة الأدب 13/9،شرح الأشموني575/3،توضيح المقاصد والمسالك 1269/2،تـاج العـروس مـن جواهر القاموس 67/9 ، حاشية الصبان 4/4.

5 معاني القرآن للفراء159/1 ،ومجالس ثعلب،أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب،شرح وتحقيق عبد الـسلام محمد هارون،دار المعارف،ط4، 1400 هـ _1980م،456/2،سر صناعة الإعراب390/1، وتوضيح المقاصد والمسالك 1270/3 ،ومغني اللبيب 250/1 ،والأشموني 575/3 ، حاشية الصبان 5/4.

بالفعل؛وكذلك بقية أدوات جزم الفعل المضارع(لم ولما ولا الناهية)وقد خصوا لام الأمر بأنها تعمل الجزم لاشتراك الأمر باللام وبغير اللام في المعنى، حيث يقول أبو البركات الأنباري:" وأما لام الأمر فإنما وجب أن تعمل الجزم لاشتراك الأمر باللام وبغير اللام في المعنى، فوجب أن تعمل اللام الجزم ليكون الأمر باللام، مثل الأمر بغير اللام في اللفظ وإن كان أحدهما جزمًا والآخر وقفًا".[2] مثل:اكتبْ يا محمد، فهي أمر بغير اللام، وهي مبنية فهي وقف.أما ليكتب محمد، فهي أمر بلام الأمر، وهي جازمة للفعل، فاشتركت لام الأمر مع فعل الأمر في معنى الأمر، فهي عند أبي البركات الأنباري تجزم ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام في اللفظ وإن كان الأمر باللام معربًا والأمر بفعل الأمر مبنيًا.

وأما أبو البقاء العكبري فقد أكد أنها عملت لاختصاصها، ويعلل جزمها بأمرين حيث يقول:" وأمَّا لامُ الأمر فعملت لاختصاصها، وإنَّما جَزَمتْ لأمرين: أحدهما ما تقدم من أنّها أحدثت في الفعل معنىً زاد ثِقَلُه به.

والثاني أنَّ الأمر طلبٌ وهو غرض للآمر، فأشبهت لامُه لام المفعول له، وتلك جارّة، فيجبُ أنْ تكون هذه جازمةً؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجرِّ في الأسماء ولشبهها بها كُسِرت".[3]

وقد أجمع النحاة من البصريين والكوفيين على أن هذه اللام إذا دخلت على الفعل المضارع كان مجزومًا بها، لغائب كان أو لحاضر، واختلفوا في فعل الأمر للمخاطب كقولك:اذهب يا زيد. فالكوفيون عندهم أنه مجزوم بإضمار اللام؛لأن أصل الأمر أن يكون باللام، ولما كثر في الكلام حذفت اللام منه وأضمرت؛لأن من شأن العرب تخفيف ما يكثر في كلامهم وحذفه، وتقدير الكلام عندهم لتذهب يا زيد؛ويعلل ابن يعيش سبب أمر الحاضر أكثر من الغائب حتى دعت الحاجة لتخفيفه، بقوله:"فإن قيل:ولم زعمتم أن أمر الحاضر أكثر من أمر الغائب حتى دعت الحال إلى تخفيفه؛قيل:لأن الغائب لبعده عنك إذا

1 انظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،بيروت،المكتبة العصرية،1992، 313_314.

2 أسرار العربية،أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري،تحقيق محمد بهجة البيطار،دمشق ،مطبوعات المجمع العلمي العربي،د.ت، 333_334.

3 اللباب في علل البناء والإعراب،أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري،تحقيق د.عبد الإله نبهان،بيروت،دار الفكر المعاصر،دمشق،دار الفكر،ط1، 1416 هـ _1995م،49/2.

أردت أن تأمره، أمرت الحاضر أن يؤدي إليه أنك تأمره، نحو قولك:يا زيد قل لعمرو قم، ولا تحتاج في أمر الحاضر إلى مثل ذلك، فكان أكثر؛ لأنك تحتاج في أمر الغائب إلى أمر الحاضر، ولا يلزم من أمر الحاضر أمر الغائب، ومما يؤكد عندك قوة الحاضر وغلبته الغائب أنك لا تأمر الغائب بالأسماء المسمى بها الفعل في الأمر نحو، صه ومه...ودونك وعندك، لا تقول:دونه زيدًا...ولهذا المعنى غلب ضمير الحاضر ضمير الغائب، فتقول:أنت وهو فعلتها، ولا تقول:فعلا، وإذا صاغوا لهما اسمًا كالتثنية، صار على لفظ الحضور، نحو قولك:أنتما فعلتما، ولا تقول: هما فعلا، فاعرفه"[1]

حيث يقول رضي الدين الاستراباذي:"ثم اعلم أنه كان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام، أيضًا، كالغائب، لكن لما كثر استعماله، حذفت اللام، وحرف المضارعة تخفيفًا".[2]

ويوضح رضي الدين الاستراباذي سبب جزم فعل الأمر عند الكوفيين بقوله:والذي غرَّ الكوفيين حتى قالوا: إنه (فعل الأمر) مجزوم، والجزم مقدر، هو القياس المذكور (في كلامه السابق) وأيضًا مجيئه باللام في الشعر، وأيضًا معاملة آخره معاملة المجزوم...، وأيضًا الحمل على النهي فإنها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب".[3]

وأجمع البصريون على أن هذا الفعل إذا كان بغير اللام فهو غير معرب كقولك:اذهب يا زيد. ودليلهم على أنه غير معرب أنه لابد للمعرب من عامل يدخل عليه؛ فلابد للفعل اذهب من جازم يجزمه، وأما ما ذهب إليه الكوفيون من إضمار اللام فخطأ، وهذا في رأي البصريين، وقد قرنوا ذلك بخفض الأسماء، وكما أن الخافض لا يفارق مخفوضه وعوامل الأفعال باتفاق الجميع أضعف من عوامل الأسماء؛ فلذلك لم يجز إضمار لام الأمر.والدليل القاطع عند البصريين على أن اللام في فعل الأمر غير مضمرة، أنه لو كانت مضمرة لما تغير بناء الفعل؛لأن إضمار العوامل لا يوجب تغير بناء المعمول فيه، فلو كان تقدير اذهب يا زيد. لتذهب كان سبيله إذا أضمرت اللام أن يبقى الفعل على بنائه، فيقال:تذهب يا زيد. وقد فصل هذه المسألة الزجاجي بقوله: "وأجمع النحويون من

1 شرح المفصل 293/3.
2 شرح كافية ابن الحاجب 88/4.
3 المرجع السابق 89/4.

البصريين والكوفيين على أن الفعل إذا دخلت عليه هذه اللام كان مجزوما بهـا، لغائـب كان أو لحاضر، كقولك: ليذهب زيد، ولتركب يا عمرو.ثم اختلفوا فـي فعـل الأمـر للمخاطب، إذا كان بغير اللام، كقولك: اذهب يا زيد، واركب يا عمرو.

فقال الكوفيون كلهم هو مجزوم أيضًا بإضمار اللام؛ لأن أصل الأمر أن يكون بـاللام، ولكن كثر في الكلام، فحذفت اللام منه وأضمرت؛ لأن من شأن العرب تخفيف ما يكثـر في كلامهم وحذفه، لاسيما إذا عرف موقعه، ولم يقع فيه لبس، فتقدير قولهم: اذهب يا زيد، لتذهب يا زيد، هذا أصله، ثم حذف وأضمرت اللام، فهو عندهم مجزوم بإضمار اللام".([1])ويفصل الزجاجي رأي البصريين بقوله:"وأجمع البصريون على أن هذا الفعل إذا كان بغير اللام فهو غير معرب، كقولك: اذهب يا زيد واركب وانطلق، وما أشبه ذلك. ودليلهم على أنه غير معرب أنه لابد للمعرب من عامل يدخل عليه فيعربه؛ لأن الشيء لا يعرب نفسه، فكما أنه لا يجوز أن يكون مرفوعًا ولا منصوبًا ولا مخفوضًا بغير رافـع ولا ناصب ولا خافض، فكذلك لا يكون مجزومًا بغير جازم، وليس في قولـك: اذهـب واركب وما أشبه ذلك، جازم يجزمه ، وليس في قولك: ليذهب زيد، وليركـب جـازم وهي اللام".[2] ويوضح الزجاجي رد البصريين على الكوفيين بقوله:" قالوا: وأما ما ذهب إليه الكوفيون من إضمار اللام فخطأ؛ وذلك أن إعراب الأفعال محمـول علـى إعـراب الأسماء، وعوامل الأفعال باتفاق من الجميع أضعف من عوامـل الأسـماء، وأضـعف إعراب الأسماء الخفض؛ لأنه لا يتصرف المخفوض تصرف المرفوع والمنـصوب؛ لأن الخافض لا يفارق مخفوضه، كما يفارق الرافع والناصب المنصوب والمرفوع، وكـذلك أجمعوا على أنه لا يجوز إضمار الخافض لضعفه، والجزم في الأفعـال_ باتفـاق مـن الجميع_ نظير الخفض في الأسماء، فهو أضعف من الخفض على الأصول المتفق عليها؛ فلما كان إضمار الخافض في الأسماء غير جائز، كان إضمار الجازم في الأفعال الـذي هو أضعف من الخافض أشد امتناعًا. قالوا: فلذلك لم يجز إضمار لام الأمر على ما ادعى الكوفيون.[3]

---

1 اللامات 60_91.

2 المرجع السابق 91_92.

3 لسابق 93_94.

ويسوق الزجاجي دليل البصريين على صحة ما ذهبوا إليه بقوله:"قـالوا(البـصريون): ومن الدليل القاطع على أن اللام غير مضمرة، وأنه ليس كما ذهبوا(الكوفيون) إليـه أن اللام لو كانت مضمرة لما تغير بناء الفعل؛ لأن إضمار العوامل لا يوجـب تغيـر بنـاء المعمول فيه؛ لأن إضماره بمنزلة إظهاره، ألا ترى أن قوله تعالى: (قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ النَّارُ) سورة الحج آية 72 تقديره هو النار، فليس إضـمار الرافـع بمغيـر بنـاء المرفوع،وكذلك قوله تعالى: (يُدْخِلُ مَن يَشَاء فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيمــاً) سورة الإنسان آية 31، إنما تقديره ويعذب الظالمين أعد لهم عذابًا أليمًا، ومثله في كتاب الله وكلام العرب كثير، فليس إضمار العوامل بموجب تغيير بناء المعمول فيه، فلو كان تقدير اذهب يا زيد واركب، لتذهب ولتركب، كان سبيله إذا أضمرت الـلام أن يبقـى الفعل على بنائه، فيقال: تذهب يا زيد وتركب يا عمـرو، وهـذا لازم"لهـم لا زيـادة عليه.ومن الدليل على صحته أن الشاعر قد يضطر إلى حذف اللام من فعـل المـأمور المخاطب في لغة من يقول:يا زيد ليذهب، فيحذفها ويضمرها، ويترك الفعل على بنائـه، وعلى ذلك قول الشاعر، أنشده سيبويه وغيره.

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا[1]

فأضمر اللام وترك الفعل على بنائه كما يوجبه القياس."[2]

يتضح مما سبق أن أصل فعل الأمر هو الفعل المضارع المقترن بلام الأمر؛ ولكثـرة الاستعمال حذفت اللام وتاء المضارعة (للمخاطب) طلبًا للتخفيـف، ولهـذا يقـول ابـن الأنباري: "والحذف للتخفيف كثير في كلامهم، ولهذا يذهبون إلى أنه حذفت لام الأمر وتاء المخاطب في أمر المواجه طلبًا للتخفيف".[3] فكلمة اذهب مثلًا أصلها لِتَـذْهَبْ، فحـذفت اللام وتاء المضارعة (للمخاطب) فبقي حرف الذال الساكن، ولا يبدأ بـساكن؛ولذا جـيء بألف الوصل، فصارت الكلمة اذْهَبْ؛فالكوفيون لذلك يعتبرون فعل الأمر معربًا ويعربونه مجزومًا بلام الأمر المحذوفة.

أما البصريون فعندهم فعل الأمر مبني؛لئلا تعمل أداة محذوفة مع تغير في صيغة الفعـل

1 سبق تخريج البيت في ص 13 من البحث.

2 اللامات 93_94.

3 الإنصاف في مسائل الخلاف576/2.

بحذف حرف المضارعة.

ويوافق الباحث الكوفيين في تفسيرهم بأن أصل فعل الأمر هو الفعل المضارع المقترن بلام الأمر ثم حذف منه لام الأمر وتاء المضارعة (للمخاطب)؛ لكثرة الاستعمال وطلبًا للتخفيف واستغنائهم عنهما(لام الأمر وتاء المضارغة للمخاطب) بخطابه ومواجهته.

والباحث قد أشار في ثنايا هذا البحث إلى عدة مسائل تساند رأي الكوفيين في هذه المسألة، وهي:

1_ أن الفعل المضارع المبني للمجهول لا يؤمر إلا باللام مع الغائب والمتكلم والمخاطب.

2_ أن لام الأمر أتت مع الفعل المضارع المبدوء بتاء المخاطب، مثل قراءة: (فبذلك فلتفرحوا) سورة يونس آية58.

3_ جواز حذف لام الأمر مع بقاء عملها مع عدم تغير في صيغة الفعل.

4_ قراءة أُبي للآية السابقة (فبذلك فافرحوا) بصيغة فعل الأمر.

إذن طالما أنه لا يؤمر الفعل المبني للمجهول إلا بلام الأمر، فليس في عربيتنا فعل أمر مبني للمجهول، وهذا يدلل على أن أصل الأمر هو الفعل المضارع المقترن بلام الأمر، وكذلك يجوز دخول لام الأمر على تاء المضارعة (للمخاطب) في الفعل المبني للمعلوم، ويجوز حذف هذه اللام مع بقاء عملها بشرط عدم تغير في صيغة الفعل، وهذا يدلل على جواز حذف لام الأمر، ومع كثرة الاستعمال في أمر المخاطب وطلبًا للتخفيف حذفت أيضًا تاء المضارعة (للمخاطب) مع لام الأمر ووضعت ألف الوصل لئلا يبدأ بساكن؛وهذا يفسر استعمال فعل الأمر (فافرحوا) مكان (فلتفرحوا) في الآية السابقة؛ كل ذلك يدلل على صواب ما ذهب إليه الكوفيون.

ولكن يوافق الباحث البصريين بأن فعل الأمر يكون مبنيًا وليس معربًا كما زعم الكوفيون؛ وذلك لئلا تعمل أداة محذوفة مع تغير في صيغة الفعل الداخلة عليه، وهذا التغير كان بحذف تاء المضارعة (للمخاطب) ووضع ألف الوصل حتى لا يبدأ بساكن.

وهذا يفسر القاعدة التي تقول: "يبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه".[1]

الخلاصة:

بعد استعراض الباحث لنقاط البحث حول لام الأمر ومناقشته لآراء النحاة توصل إلى ما يأتي:

- تسمية هذه اللام بلام الأمر وليس لام الطلب؛لأنها تدل على الطلب وغيره.
- حركتها الكسر، ويكثر تسكينها بعد الواو والفاء، ويجوز بعد ثم رغم اعتراض بعض النحاة على ذلك.
- تدخل هذه اللام على المتكلم والغائب والمخاطب سواء أكان الفعل مبنيًا للمجهول أم للمعلوم.
- في الفعل المبني للمعلوم في حالة المخاطب استغنوا بفعل الأمر عن اللام، بعد حذفها وحذف حرف المضارعة للتخفيف وكثرة الاستعمال واستغنائهم عنها بخطابه ومواجهته.
- يجوز حذف لام الأمر مع بقاء عملها دون تغيير في صيغة الفعل.
- فعل الأمر مبني على رأي البصريين، وليس معربًا بلام الأمر المحذوفة على رأي الكوفيين، وإن كان أصله فعلًا مضارعًا حذفت لامه وحرف المضارعة وذكرت ألف الوصل لئلا يبدأ بساكن، فاللام لا تعمل محذوفة مع تغيير صيغة الفعل؛ ولذلك فرأي البصريين في بناء فعل الأمر أقرب إلى الصواب وهذا يفسر القاعدة التي تقول:"يبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه".

المصادر والمراجع

1. الإتقان في علوم القرآن، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، 1408ه_1988م.
2. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي العربي، د.ت.
3. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1408 هـ _1988م.

1 شرح الآجرومية، أبو عبد الله بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف (بابن آجروم)، راجعه وعلق عليه وخرج شواهده أشرف بن علي بن خلف، الإسكندرية،دار البصيرة، 2002، 146(الهامش).

4. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، ط3(ملقحة)، 1409 هـ _1988م.
5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، 1414 هـ _1993م .
6. البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد المقصود وآخرين ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413 هـ_1993م.
7. تاج العروس من جاهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت.
8. التعريفات، علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني، حققه وعلق عليه، نصر الدين تونسي، القاهرة، شركة القدس للتصدير، ط1، 2007م.
9. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي المعروف بابن أم قاسم، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، دار الفكر العربي ، ط1، 1422ه_2001م.
10. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، بيروت، دار إحياء التراث الإسلامي، 1405ه _1985م.
11. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن فاسم المرادي، تحقيق د.فخر الدين قباوه، أ.محمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413ه_1993م.
12. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ _1998م.
13. حاشية الصبان على شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت،.
14. حجة القراءات أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3، 1402 هـ _1982م.
15. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1408 هـ _1988م.
16. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ت.
17. السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ط3، 1989م.
18. سر صناعة الإعراب أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق د.حسن الهنداوي، دمشق، دار القلم، ط2، 1413هـ_1993م.
19. شرح الآجرومية، أبو عبد الله بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف(بابن آجروم)، راجعه وعلق

عليه وخرج شواهده أشرف بن علي بن خلف، الإسكندرية، دار البصيرة، 2002م.
20. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، بيـروت، دار الكتـاب العربي، ط1، 1375 هـ _1955م.
21. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
22. شرح شافية بن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق محمد نـور الحـسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، 1402 هـ _1982م.
23. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بـن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبـة العـصرية، 1992م.
24. شرح العوامل المائة النحوية في أصول العربية للجرجاني، للشيخ خالد بن عبد الله بن أبـي بكـر الأزهري الجرجاوي، تحقيق د.البدراوي زهران، القاهرة، دار المعارف ط1. 1983.
25. شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، قدم لـه ووضـع حواشـيه وفهارسه د.إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419ه_1998م.
26. شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د.إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ_2001م.
27. شرح ملحة الإعراب، أبو محمد القاسم بن محمد الحريري، تحقيق بركات يوسف هبـود، صـيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ط2، 1420 هـ _1999م.
28. شفاء العليل قي إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن علي بن عيسي السلسيلي، دراسة وتحقيـق، د.الشرف عبد الله علي الحسيني البركاتي، مكة، المكتبة الفيصلية، ط1، 1406ه_1986م.
29. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الحديث، 1425ه_2004م.
30. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه)، تحقيق وشرح عبد الـسلام محمـد هـارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط2، 1403 هـ _1983م.
31. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق د.عبد الإله نبهان، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط1، 1416 هـ _1995م.
32. اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د.مازن المبارك، بيروت، دار صادر، ط2، 1412 هـ _1992م.
33. اللام في القرآن الكريم:معانيها وعملها، رسالة ماجستير أعدها أحمد إسماعيل الوحيـدي، أشـرف عليها د.هبة شبارو_سنو، بيروت جامعة القديس يوسـف معهـد الآداب الـشرقية، 1419 هـ _1998م.
34. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن بكر بن منظور، بيروت، دار صادر، ط1، 1410

هـ _1990م .

35. مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط4، 1400 هـ _1980م.
36. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها.أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، د.عبد الحليم النجار، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1386 هـ.
37. المخصص،أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، القاهرة،دار الكتاب الإسلامي،د.ت.
38. معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت.
39. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق د.هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1411 هـ _1990م.
40. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النقار، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.
41. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،صيدا، بيروت،المكتبة العصرية، 1992م.
42. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 1407 هـ _1987م.
43. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، حققه محمد محمد عبد المقصود، حسن محمد عبد المقصود، القاهرة.دار الكتاب المصري، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط1، 1421 هـ _2001م.
44. المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط2، 1399 هـ _1979م.
45. النحو الوافي، عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط11، 1996م.
46. النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي(ابن الجزري)، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، دار الفكر، د.ت.
47. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق أ.د.عبد العال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب، 1421هـ_2001م.